

أثر الجماعات المسلحة على التحول الديمقراطي في ليبيا (2011-2020)

أ. د. وليد عبدالهادي العويمر
مصطفى محمد عمر سعد
أستاذ العلاقات الدولية | جامعة مؤتة
طالب دكتوراه علوم سياسية جامعة مؤتة
saadmer86@gmail.com

ملخص الدراسة:

بحثت هذه الدراسة في اثر الجماعات المسلحة على التحول الديمقراطي في ليبيا بعد قيام ثورة 17 فبراير 2011 والتي أدت إلى إسقاط نظام القذافي بفعل الحرب وقد تم التركيز في هذه الدراسة على انتشار وازدياد أعداد الجماعات المسلحة في ليبيا حيث أدت الى اختلالات أمنية واسعة والتي بدورها أدت الي فشل عملية التحول الديمقراطي ، ولتفسير ظاهرة الدراسة قد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و تهدف الدراسة الى معرفة ماهية الجماعات المسلحة وما هو مدى تأثيرها على الوضع الأمني والمؤسسات السياسية وانعكاسها على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا؛ ومن اهم النتائج التي توصل اليها هذا البحث بان التحول الديمقراطي بشكل عام لا يمكن تحقيقه إلا بشرط توفر الاستقرار الأمني والسياسي وانه رغم رفع شعار قيام الدولة المدنية والديمقراطية وإجراء انتخابات برلمانية وبناء مؤسسة تشريعية منتخبة وحكومة منبثقة عنها لم تخضع الجماعات المسلحة لسلطة البرلمان والحكومة المنتخبة، بل تحولت إلى مجموعات مسلحة معرقة لعملية التحول الديمقراطي بفرض إرادتها بقوة السلاح على المؤسسات السياسية واستغلال ضعف المؤسسات السياسية الناشئة وابتزازها وتهديد أعضائها؛ وبناء على نتائج الدراسة، فقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات لعل أهمها:

_ حل المجموعات المسلحة وضم أفرادها وأسلحتها للمؤسسة العسكرية النظامية.

_ العمل على إجراء انتخابات عامة لتوحيد المؤسسات السياسية .

_ إنشاء لجنة مصالحة وطنية بدعم من الأمم المتحدة لإشراك كافة شرائح الشعب الليبي بكافة اتجاهاتهم وأطيافهم السياسية والعقائدية التي تؤمن بالدولة المدنية في العملية السياسية الديمقراطية الجديدة.

Study summary:

This study examined the impact of armed groups on the democratic transition in Libya after the revolution of February 17, 2011, which led to the overthrow of the Gaddafi regime due to the war. The failure of the democratic transition process, and to explain the phenomenon of the study, a descriptive and analytical approach was used. The study aims to know what armed groups are and what is the extent of their impact on the security situation and political institutions and their reflection on the democratic transition process in Libya. Among the most important findings of this research is that democratic transformation in general can only be achieved on condition of security and political stability, and that despite raising the slogan of establishing a civil and democratic state, holding parliamentary elections, and building an elected legislative institution and a government emanating from it, armed groups are not subject to the authority of Parliament and the elected government. Transformed into armed groups obstructing the process of democratic transformation by imposing their will by force of arms on political institutions and exploiting the weakness of emerging political institutions, blackmailing them and threatening their members; Based on the results of the study, the study suggested a set of recommendations, perhaps the most important of which are:

-Dissolving armed groups and annexing their members and weapons to the regular military establishment.

- Working on holding general elections to unify political institutions.

- Establishing a national reconciliation committee with the support of the United Nations to involve all segments of the Libyan people,

in all their tendencies and political spectrums, and ideological belief in the civil state in the new democratic political process.

المقدمة

شهدت المرحلة الانتقالية في ليبيا عجز تام عن إدارة حوار مؤسسي بشأن أي من الموضوعات الرئيسية المتعلقة بشكل نظام الحكم ما بعد القذافي، وطبيعة العلاقة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بل أن مجرد ضمان وجود كيان منظم لشؤون الإعلام أو أوضاع المهاجرين كان محل نزاع وخلاف وانقسام، الأمر الذي انسحب على كل القضايا المفصلية التي كانت محل نزاع في ليبيا بعد 2011، ولعبت الجماعات المسلحة بمرجعيتها العسكرية والدينية والقبلية الدور الأكبر في توجيه مسار محاولات الإصلاح التشريعي، أو السياسي أو حتى مجرد الاتفاق على سلطة موحدة للبلاد لتتولى إدارة شؤونه بعد سنوات من الاحتراب الأهلي بين حكومتين، وبرلمانيّين وجيشيين. وعلى الجانب الآخر فشل الحوار الوطني في الإجابة على السؤال المحوري حول كيف تنتظم الأمة الليبية؟ هل سيكون وفقاً لنظام اتحادي؟ هل تعتمد البلاد نظاماً مركزياً أم تمزج بين النظامين المركزي وغير المركزي؟ وبذلك شهدت المرحلة الانتقالية عجزاً عن تصميم عملية دستورية وتشرعية وسياسية رصينة تنتقل بواسطتها البلاد من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الاستقرار، ففي ظل تصلب موقف سلطات التغيير في الداخل، والتدخل الخارجي السياسي والعسكري الداعم لسلطات التغيير، كان الصراع المسلح هو الآلية الوحيدة المتاحة للحل، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام انتشار أكبر كمية سلاح في منطقة شمال أفريقيا في وقت قياسي، في دولة هشة ومضطربة اجتماعياً تشهد تفتت أهلي واسع بسبب زلزال التغيير الذي هز أرجائها، ليصبح هذا السلاح أكبر تحدي يواجه وجود عملية سياسية سلمية تساهم في بناء الدولة وتسييرها وفق أهداف التغيير وألياته. وهذا تحدياً ما يتطرق له الفصل الثاني، مقرأً أن فشل العملية السياسية في ليبيا أعطى مقاليد الحكم ولو بشكل غير مباشر للجماعات المسلحة. (لنقي، 2019: 10)

1-2 مشكلة الدراسة :

بعد قيام ثورة 17 فبراير الليبية خاض الشعب الليبي تجربة ديمقراطية في عام 2012 أجريت انتخابات برلمانية بمشاركة شعبية واسعة إلا أن انتشار الأسلحة وتزايد عدد الجماعات المسلحة أدت إلى فشل عملية التحول الديمقراطي .

1-3 فرضية الدراسة :

أدى انتشار الجماعات المسلحة في ليبيا إلى فشل عملية التحول الديمقراطي.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ما يلي :

1_ التعريف بالجماعات المسلحة على الساحة الليبية وأنواعها .

2- معرفة اثر الجماعات المسلحة على المؤسسات السياسية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

3- معرفة اثر الجماعات المسلحة على المشهد الأمني الليبي وانعكاسها على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا .

1-4 أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية : إثراء المكاتب العربية والليبية بالبحوث والدراسات التي تتناول العلاقة بين انتشار الفوضى وانعدام الأمن وعلاقة ذلك بتراجع الحياة الديمقراطية، مما قد يفتح كذلك أفقا للباحثين والدارسين لمزيد من البحث حول العلاقة بين الأمن والاستقرار من جهة وتطور الديمقراطية من جهة أخرى.

الأهمية العملية : تأمل الدراسة أن تكون نتائجها وتوصياتها مرجعا للمسؤولين وصناع القرار في الدولة الليبية لتوظيفها في عمليات اتخاذ القرار بما يخدم عملية التحول الديمقراطي.

1-9 حدود الدراسة :

الحدود المكانية : الحدود الجغرافية للدولة الليبية.

الحدود الزمنية : الفترة الزمنية مابين (2012 - 2018) في عام 2012 تم انتخاب أول مؤسسة تشريعية ، وفي عام 2018 تاريخ إعلان الجيش الوطني الليبي تحرير إقليم برقة من الجماعات المسلحة.

منهج الدراسة :

سنقوم في هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي .

الدراسات السابقة :

من خلال مراجعة الكتابات السابقة للبحث، و المتعلقة بالتحول الديمقراطي، يتضح أن هناك عددا من الدراسات التي تعرضت لدراسة هذا الموضوع، وكز معظمها على دراسة حالة محدودة منها:

1 - دراسة "زيداني مريم" (2018) "التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي" (دراسة مقارنة بين ليبيا وتونس 2011-2015) استخدمت هذه الدراسة نهج المقارنة وطرحت إشكالياتها كالتالي : (إلى أي مدى ساهمت التحولات التي عرفتها منطقة المغرب العربي في ليبيا و تونس في تحقيق الديمقراطية واستخلصت هذه الدراسة بأن ليبيا عكس تونس فالاستقرار السياسي ومقدار الديمقراطية في تونس لم يستطع الليبيين تحقيقه و أهم نتيجة في هذه الدراسة هي تمكن كلا التجريبتين في بادئ الأمر من السيطرة على الوضع بإجراء انتخابات لتعيين الحكومة وصياغة الدستور غير أن ليبيا عكس تونس أخفقت في تحقيق هذه المرحلة و فشلت في السيطرة عن الوضع السياسي

والأمني بفشل الحكومات المعنية و انقسامها الداخلي والصراع بني القوى السياسية المختلفة بأستخدام السلاح وحيث ركزت هذه الدراسة على أثر الانقسام السياسي كمسبب في فشل عملية التحول الديمقراطي في ليبيا. ومن أهم توصيات هذه الدراسة الآتي :

- ضرورة مراجعة الأوضاع السائدة في ليبيا من طرف الأطراف المتنازعة.
- ضرورة الرجوع الى آلية الحوار كنموذج عن تونس للوصول لحلول مرضية بين الطرفين
- الانقطاع عن الماضي والبداية من الصفر بالتطلع الى المستقبل خاصة أن الشعب الليبي نشأ في ظل العروبة والإسلام
- تقديم كلا الأطراف المتنازعة القليل من التضحيات والتنازلات لخدمة الصالح العام .
- الاهتمام بإنشاء مؤسسات الدولة وإجراء الانتخابات وصياغة الدستور للخروج بالبلاد من الفوضى الى النظام.

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

،تختلف الدراسة الحالية كونها تركز اهتمامها على أثر الجماعات المسلحة على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا في الفترة ما بين (2012-2018).

2 - دراسة "خير ميلاد " (2013) "الفرص والتحديات أمام التحول الديمقراطي في ليبيا " التي هدفت إلى زيادة الوعي المدني بإشكالية الأوضاع الأمنية والثقافة السياسية السائدة ومدى تأثيرها على التحول الديمقراطي ما بعد ثورة 17 فبراير ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

-إن عدداً من كتائب الثوار قد مارس سلوكا يتسم بالارتجال والابتزاز واللجوء الى العنف والأندثار الى مستوى السطو المسلح ، مع ظهور أنواع جديدة من الجرائم مثل الأختطاف من أجل طلب الفدية الأمر الذي يغذي الشعور بنفاق الأزمة الأمنية ، وبخاصة في ظل تنامي ظاهرة الأعتيال السياسي ،كما أدى الأعتماذ على كتائب الثوار الى النزول بالعلاقة بينهما وبين المؤتمر الوطني ، والحكومة الى مستوى دفع المكافآت الكبير على سبيل الاسترضاء ،الأمر الذي أصبح على حساب التعلم وقيمة العمل ،

وعلى حساب الكفاءة، وفي هذا إعادة لإنتاج واقع النظام السابق عندما كان المجند في كتائب الأمن يتقاضى أكثر من مرتب طبيب ليبي حديث التخرج .

- تفكيك الميليشيات ونزع أسلحتها بالاستفادة من الاستشارة الفنية للأمم المتحدة ومن تجارب الدول التي خرجت من حروب أهلية ونزاعات مسلحة على أن تكون العملية جزءا من عملية بناء المؤسسة العسكرية وإدارة عناصر ليبية مؤهلة أو يتم تأهيلها .

وتختلف الدراسة السابقة على دراستنا الحالية كون دراستنا تركز على أثر الجماعات المسلحة على التحول الديمقراطي في ليبيا في الفترة ما بين (2012- 2018)

3 - دراسة الشيخ (2018). بعنوان: "ليبيا والانتقال الديمقراطي: قراءة في الأدوار الإقليمية والدولية: مساراتها ومآلاتها" هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد عام 2011، منطلقين من فكرة مفادها أن العامل الخارجي وفي مقدمتها تنافس القوى الإقليمية والدولية في ليبيا ساهم في توجيه مسار التحول الديمقراطي بعيداً عن طموحات الشعب الليبي، فضلاً عن استمرار التأثير السلبي على عملية التحول لفترة ما بعد الثورة، وبالتالي بقيت عملية التحول الديمقراطي مرتبطة لمصالح القوى الخارجية وليس لمصلحة الشعب الليبي بكافة أطيافه المعنية بالتحول وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة، وهذا بدوره فتح الباب على مصراعيه لنمو وانتشار جماعات العنف والسلاح التي ساهمت في تلغيم الساحة الأمنية الليبية، حيث وجدت فيها التنظيمات المتطرفة بيئة مناسبة ومرتعاً خصباً لممارسة أنشطتها الإرهابية، مما أسهم في عرقلة مسار التحول الديمقراطي في ليبيا.

ركزت هذه الدراسة على دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي وتختلف دراستي الحالية في انها ركزت اهتمامها على أثر الجماعات المسلحة على أثر عملية التحول الديمقراطي في ليبيا في الفترة ما بين (2012- 2018)

4 - دراسة الشطي، (2018) بعنوان: "التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (ليبيا- تونس نموذجاً) خلال الفترة 2011-2017"، هدفت الدراسة لتسليط الضوء على عملية

التحول الديمقراطي في تونس وليبيا كنماذج للتحويلات الديمقراطية في المنطقة العربية خلال الفترة (2011-2017)، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج التحليلي النظمي والمنهج المقارن لتحقيق أهدافها، وخلصت الدراسة إلى أن ليبيا كان نموذج بناء الدولة يركز على تغليب حكم الزعيم الليبي الأسبق، ويتشابه النظام السياسي في (ليبيا وتونس) قبل عام 2011 بأنه يقوم على الإستبداد والسيطرة وفق علاقة سلطوية تربط بين الدولة والمجتمع ويستخدم من خلالها النظام السياسي القمع كأداة رئيسية لفرض توجهاته الإيديولوجية ومشروعه السياسي في ظل غياب أي دور للشعبين الليبي والتونسي والنخب والأحزاب في المشاركة في صنع واتخاذ القرار السياسي على المستوى الداخلي والخارجي، وساهمت المرحلة الانتقالية في تونس في بناء مؤسسات ومنظومة قانونية ودستورية.

ركزت هذه الدراسة على أثر النظام السياسي في ليبيا وتونس على التحول الديمقراطي خلال الفترة (2011-2017) وتختلف دراستي الحالية في أنها ركزت اهتمامها على أثر الجماعات المسلحة على أثر عملية التحول الديمقراطي في ليبيا في الفترة ما بين (2012-2018)

5-Emilie Combaz study: (2014), entitled "Political Economy of Libya After the Gaddafi Regime"

هدفت الدراسة إلى بيان أن ليبيا قد مرت في خبرة التحول الجذري في نظامها السياسي مع تغيرات اجتماعية واقتصادية في الدولة والمجتمع، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي التاريخي من خلال تحليل الوضع الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا وبيان تطورات الأحداث تاريخياً في تلك الحقبة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها أن ليبيا تفتقر إلى الاستقرار السياسي بسبب تحكم مجموعة قليلة بأموال النفط، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل النشاطات السياسية والاجتماعية التي كانت مجزأة بناء على اهتمامات مختلفة وعلى هويات وولاءات مختلفة.

ركزت هذه الدراسة على العامل الاقتصادي والتحول الجذري في النظام السياسي الليبي وتختلف الدراسة الحالية في إنها ركزت اهتمامها على أثر الجماعات المسلحة على أثر عملية التحول الديمقراطي في ليبيا في الفترة مابين (2012-2018)

مصطلحات الدراسة ومفاهيمها:

1-الأثر :

قانون الأثر هو مبدأ من مبادئ المدرسة السلوكية في علم النفس، وضعه العالم الأمريكي إدوارد لي ثورندايك وينص على أن احتمالية تكرر الاستجابة عند الإنسان لاحقا منوطه بالنتيجة التي تتولد عنها، فالاستجابات التي تتبعها نتائج ايجابية، تزداد احتمالية حدوثها، بعكس الاستجابات التي تكون نتائجها سلبية، فتتلاشى احتمالية حدوثها فيما بعد (قراي ، بيتر :109_108)

ويعرف الأثر أيضا على انه كل ما أنشأه الإنسان أو أنتجه أو إكتشفه أو عثر عليه أو عدله أو رممه مما له علاقة بالتراث) الإنساني ويرجع عهده إلى حقبة يحددها قانون كل دولة.

يعرف الأثر إجرائيا على أنه التغيير السياسي والديمقراطي والمؤسسي المقصود الذي يسببه متغير الجماعات المسلحة على عملية التحول الديمقراطي.

(www.almaany.com)

2-الجماعات المسلحة :

يعرّف الدكتور أحمد عبيس الفتلاوي ان الجماعة المسلحة هي (مجموعة من الافراد لها قيادة وشارة ومقرات معروفة، تخطط وتنفذ عمليات قتالية). (الخفاجي، 2019 ، 5) "Combat Operations ضد قوات مسلحة نظامية أو مجموعة مماثلة لها.

التعريف الإجرائي لمصطلح الجماعات المسلحة :

ويرى (تيريزا واينفيلد) ان الجماعة المسلحة هي : جماعة منظمة لديها أهداف إستراتيجية، ولها موارد من داخل الحدود وتتكون على اساس عرقي أو ديني، وتقوم

بعمليات قتالية داخل حدود الأقليم، ولها قيادة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك عندما تكون القيادة في المنفى. (الخفاجي ، 2019 ، 5)

3-التحول الديمقراطي:

عرّف بعض الباحثين الدول المتحولة إلى الديمقراطية بأنها "تلك الدول التي تعمل على تغيير النظام السياسي بالاتجاه الديمقراطي؛ أي التحول من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي، أو من النظام المختلط، الذي يجمع بين السمات الديمقراطية والسمات التسلطية، إلى النظام الديمقراطي" (أحمد، 2016 : 6) وهناك من يرى أن التحول الديمقراطي "هو عملية التخلص من النظم الأوتوقراطية* والانتقال للعيش تحت ظروف ديمقراطية، تسمح بتأسيس نظام يمكن من خلاله إقامة علاقة بين الحاكم والمحكوم على أسس من الحرية" (Jagger, &Gurr, 1995:474).

أما التعريف الأكثر وضوحاً وتلاؤماً مع أهداف الدراسة الحالية والمتعلقة بفهم التحولات الديمقراطية في ليبيا ودور الحركات الاحتجاجية فيها، فقد عرّف إتل سولينجن (Etel Solingen) التحول الديمقراطي بأنه "حركة النظام السياسي تجاه الأخذ بالإجراءات التالية: نواب منتخبين، وانتخابات حرة ونزيهة، وحق تولي المناصب العامة والوصول للسلطة، وحرية التعبير، وتوافر مصادر بديلة للمعلومات مدعومة قانونياً، واستقلالية مؤسسية. (احمد ، 2016 ، 6)

أما التعريف الإجرائي يقصد به التعبير عن المفهوم من خلال مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس بحيث تستوفي هذه المؤشرات شرطي الصدقية والكفاية. وينظر هذا الاتجاه إلى التحول الديمقراطي على أنه عملية مستمرة من التفاعلات ، ويقصد به تراجع نظم الحكم غير الديمقراطية بكافة أشكالها وألوانها ، لتحل محلها نظم أخرى ديمقراطية تعتمد على المشاركة في عملية صنع القرار السياسي ، وتقوم على مؤسسات

سياسية المتمتعة بالشرعية ، وتتخذ الانتخابات النزيهة وسيلة لتداول السلطة أو الوصول إليها ، وذلك كبديل عن الحكم الفردي التسلطي ، وانتهاك القوانين والدستور ، وان قياس درجة هذا التحول يعتمد توافر تطبيق المؤشرات الأساسية اللازمة لتحقيق الديمقراطية ، ومدى تطبيقها . ويعرف " جوزيف شوسبيتر " الديمقراطية ، اجرائية ، بأنها "نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي ، والذي يتحقق من خلاله الانتخابات التنافسية. وهناك من يرى أن التحول الديمقراطي يرتكز على ثلاثة مبادئ أساسية ، يمثل توافرها المعيار الحقيقي لقياس مستوى هذا التحول وهي :مبدأ الحرية التنظيمية والفكرية ، كمفهوم أساسي للحياة السياسية والاجتماعية ، ويشمل ذلك حق التنظيم الحزبي ، والمعارضة السياسية السليمة ، وحرية التعبير ، والتعددية السياسية ، ومبدأ التداول السلمي للسلطة، طبقا لقواعد قانونية واجرائية معروفة ، ومحددة بما في ذلك حق الأغلبية في تسليم مسؤولية الحكم من خلال الانتخابات العامة الحرة النزيهة و المباشرة ومنع احتكار السلطة من قبل شخص او جماعة تحت أي ظرف من الظروف والمبررات ومبدأ المساواة الذي تجسد الدولة القانونية ، والذي يتضمن المساواة وتكافؤ الفرص أمام الجميع ،ويجعل من القانون الصادر عن السلطة التشريعية المنتخبة ،المرجع الرئيس في التعامل بين جميع أفراد الشعب فيما بينهم ، وفي تعامل الدولة و مؤسساتها معهم. ان تطبيق هذه المبادئ، إضافة إلى مبادئ أخرى مثل : احترام حقوق الإنسان، وحرية الصحافة ،وسيادة القانون، كلها تشكل في مجملها المؤشرات الرئيسية على وجود التحول الديمقراطي .

(الدعجة ،2014، www.alrai.com)

المبحث الثاني :الجماعات المسلحة والتحول الديمقراطي في ليبيا :

منذ الإطاحة بنظام القذافي في العام 2011 ،كان مسار ليبيا صاخباً على الرغم من وجود عدد من المزايا بالمقارنة مع مجتمعات أخرى ما بعد الصراع، شهد التقدم على الجبهات السياسية والاقتصادية والأمنية تراجعاً كبيراً مؤدياً إلى الاستيلاء ومهدداً الانتعاش بمجمله. تأرجحت ليبيا على حافة انتكاسية وعودة إلى الحرب الأهلية في أكثر من مناسبة خلال العام الماضي. وفي غياب دولة فاعلة، أحرزت

المجموعات الجهادية تقدا في هذه الأثناء، تصبح منطقة الساحل والمغرب العربي الأوسع أكثر هشاشة ويشارف جنوب ليبيا على التحول الى ملاذ أمن للمجموعات المرتبطة بتنظيم القاعدة والمطاردة مؤخرا من مالي من قبل القوات العسكرية الفرنسية؛ كانت المشكلة الأخطر التي تواجهها ليبيا منذ العام 2011 هي انعدام الأمن. فقد كان لانعدام الأمن تداعيات سلبية عبر مختلف المجالات. وبالتالي، فوض انعدام الأمن هذا الجهود الرامية إلى بناء مؤسسات سياسية إدارية فعالة، وقيد البصمة الدولية التي كانت أصلا عند حدها الأدنى ، وسهل توسع المجموعات الإجرامية والجهادية ضمن ليبيا وفي المنطقة على نطاق أوسع. (شيفيس، 2014 : 10)

وسنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كالآتي :

المطلب الأول : طبيعة الجماعات المسلحة في ليبيا.

المطلب الثاني :التحول الديمقراطي في ليبيا .

Human and Community Studies Journal

المطلب الأول: طبيعة الجماعات المسلحة في ليبيا :

من أبرز الجماعات المسلحة في المشهد الليبي الديناميكي والمتداخل:

1- الجماعات المسلحة المحلية في المنطقة الشرقية :

- الدروع

- الدروع2

- كتيبة راف الله السحاتي

- كتيبة سرايا مالك

- كتيبة17 فبراير

- كتيبة حسن جابر

2- الجماعات المسلحة في المنطقة الغربية :

- الصمود

- حليوص
- حطين
- فاروق
- الدرع الوسطى
- درع الزاوية
- قوة حماية طرابلس
- ابو سليم
- الردع
- النواصي
- فرسان جنزور

3- الجماعات المسلحة الوافدة (تنظيمات ارهابية)

- تنظيم أنصار الشريعة
- تنظيم القاعدة
- تنظيم داعش

ومن الملاحظ أن الجماعات المسلحة في ليبيا تضم مجموعات مسلحة إما تسليحاً خفيفاً أو متوسطاً أو ثقيلًا. وهذه الأجهزة أو الكتائب أو الميليشيات فرضت قوانينها الخاصة في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي في 2011، وكثير منها يدعي تبعيته للدولة إما تحت وزارات كالدخالية أو العدل أو الدفاع بينما العديد منها هي جماعات غير منطوية تحت لواء الدولة. والعديد منها بما فيها تلك المنطوية (إسمياً) ضمن وزارات كالدخالية أو الدفاع أو العدل متهمة حسب تقارير منظمات حقوقية ليبية ودولية بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان . وقد عُرف مصطلح الميليشيات أو الكتائب في ليبيا بعد بثورة 17 فبراير والحرب التي اندلعت بين الموالين لنظام العقيد السابق معمر القذافي والمعارضين له والتي تشكلت كمجموعات من قبل أشخاص ذوي أيديولوجيات مختلفة وكان هدفها المعلن إسقاط نظام حكم معمر القذافي بغرض (إنشاء دولة ديمقراطية تعددية) وهو ما كان يصرح به مسؤولي وأعضاء المجلس الانتقالي الليبي السابق وقادة

بعض من هذه التنظيمات والذين كانوا يقولون أن دورهم سينتهي ما أن يسقط النظام. لكن عدداً منها ما زال يجوب الشوارع بل وفي أحيان كثيرة تطبق القانون بنفسها وبعضها تشكل لاحقاً من مجموعة ميليشيات أخرى وتغيرت أهدافها. ففي سبتمبر 2014 تسبب سيطرة مجموعة من الميليشيات التابعة لمصراتة وعدد من الميليشيات الإسلامية ضمن تحالف عرف باسم فجر ليبيا في السيطرة على مدينة طرابلس ما تسبب بقيام الحكومة المؤقتة بنقل أعمالها بشكل مؤقت إلى مدينة البيضاء في شرق البلاد. (ar.wikipedia.org)

وتشير التقديرات إلى أن عدد الكتائب والميليشيات المسلحة في ليبيا وصل إلى 300 ميليشيا مختلفة التسليح والأعداد وبعضها يتبع أشخاص والبعض الآخر يتبع تيارات سياسية مثل جماعة الإخوان المسلمين وأخرى تتبع مدن ومناطق وجميعها ليس لديه ووضع قانوني واضح في ظل غياب دور فعال وحقيقي للجيش الليبي والشرطة وقوات الأمن التابعة للحكومة. كما أنه وحسب منظمات دولية تمتلك بعض هذه الميليشيات وتدير سجون ومراكز احتجاز خاصة بها سجلت بها حالات عدة لانتهاكات لحقوق الإنسان منها التعذيب وسوء المعاملة وعدم سلامة الإجراءات. (ar.wikipedia.org)

ففي 2011، آلاف من الرجال، جلهم من الشباب، حملوا السلاح تحت راية "المجلس الوطني الانتقالي" القيادة المعارضة ذات البنية المهلهلة التي تشكلت في نهاية فبراير/شباط بهدف إسقاط النظام القديم. وعقب فرض مقاتيل المعارضة، بإسناد من حلف شمال الأطلسي(الناتو)، سيطرتهم على معظم أرجاء البلاد في أواخر أغسطس/آب، عجز "المجلس الوطني الانتقالي" عن بسط هيمنته على هذه الميليشيات. وعلى الرغم من التعهدات بتقديم من ارتكبوا جرائم حرب وانتهاكات لحقوق الإنسان من كلا جانبي النزاع إلى ساحة العدالة، إلا أن السلطات لم تقدم حتى اليوم على اتخاذ أية تدابير ضد المشتبه بهم ممن قاتلوا مع قوات "المجلس الوطني الانتقالي"، وبما فاقم مناخ الافلات من العقاب على ما ارتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان. (الفرغني، 2012: 5)

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي في ليبيا:

يمثل التحول الديمقراطي ظاهرة طبيعية في علم السياسة، هذه الظاهرة مرت بها كثير من دول العالم، البعض منها حقق تحولا ديمقراطيا وأسس لبناء دولة ديمقراطية صحيحة، تستند على احترام حقوق الإنسان، و صون حريات الأفراد، و يخضع فيها الجميع للقانون، و تنتقل فيها السلطة بطريقة سلمية، في حين فشلت دول أخرى في تحقيق هذا التحول و انتقلت إلى وطأة أنظمة استبدادية جديدة، تركز حكم الفرد الواحد، أو الحزب الواحد، أما دول الفريق الثالث فقد وقعت في أتون الحروب الأهلية، و الطائفية، والفوضى العارمة، حيث أصبحت توصف كدول فاشلة. التحول الديمقراطي يعتبر مرحلة تقوض فيها كل دعائم النظام السياسي الدكتاتوري القائم، و يبني نظام سياسي و اقتصادي و اجتماعي جديد، فالتحول الديمقراطي يختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي السائد، و مدى تطور المجتمع، فالتحول قد يحدث بالطرق السلمية كما حدث في الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في بعض الدول اوربا الشرقية في تسعينيات القرن العشرين، أو عبر الثورة، والعنف، ولكن بدرجات مختلفة، كما حدث مؤخرا في تونس، ومصر، وليبيا، و اليمن؛شهد العالم الكثير من التحولات الديمقراطية التي أسست قواعد الديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام الحريات في الدول التي نجحت فيها عملية التحول، فعملية التحول تتصف بأنها عملية صعبة، و معقدة،تمر بكثير من المراحل، بداية بتفكيك منظومة النظام الدكتاتوري السائدة، و نهاية ببناء مؤسسات سياسية قوية، ترسخ الوحدة الوطنية، وتؤسس لمشاركة سياسية فعالة لكافة أفراد المجتمع.(الوحيشي ، 2015 : 48)

إن الفترة ما بين التحول الديمقراطي وتعزيز الديمقراطية تصاحبها صراعات اجتماعية، و سياسية، مثل الاضطرابات، والانتفاضات، وأعمال العنف، والتشوهات الاقتصادية، مثل التضخم، و تنامي عدم المساواة الاجتماعية، والاقتصادية، والجريمة المنظمة، والإرهاب، بالإضافة إلى سوء الحكم. فالتحول الديمقراطي يتوقف على طبيعة النظام السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي السائد، و قد يكون التحول بالطرق

السلمية، أو من خلال العنف، و بدرجات مختلفة، مثل ما حدث بدول الربيع العربي. (الوحيشي ، 2015 : 49)

_ أسباب التحول الديمقراطي :

شهد العالم موجات مختلفة من التحول نحو الديمقراطية فقد وصف (صموئيل هانتنتون) هذا التحول في كتابه الشهير " الموجة الثالثة من الديمقراطية" بأن الديمقراطية جاءت في ثلاثة موجات، وموجتان مضادتان هذه الموجات فسرت التحول من أنظمة غير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية في فترات زمنية مختلفة، بدأت الموجة الأولى من الديمقراطية في العشرينيات من القرن التاسع عشر، و انتهت في عام 1926 ،استمرت هذه المرحلة ما يقارب عن قرن من الزمان، حيث ازداد عدد الدول الديمقراطية في هذه الموجة إلى 29 دولة. أتبعته الموجة الأولى من الديمقراطية بموجة مضادة بوصول موسوليني إلى السلطة في إيطاليا في عام 1922 ،وبحلول عام 1942 انخفض عدد الدول الديمقراطية إلى حوالي 12 دولة بينما بدأت (بينما بدأت الموجة الثانية من الديمقراطية في أعقاب انتصار دول الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، حيث وصل عدد الدول الديمقراطية في عام 1962 إلى 36 دولة، و مرة أخرى شهدت العملية الديمقراطية انتكاسة جديدة بين عامي 1960-1975 ،الأمر الذي أدى إلى تدني عدد الدول الديمقراطية إلى 30 دولة؛ إن التحول الديمقراطي كان بشكل كبير في دول أمريكا اللاتينية، فالانتقال نحو الاستبدادية بدأ في البيرو، في عام 1962 ،عندما تدخل الجيش لتغيير نتائج الانتخابات، بينما في عام 1964 ،أطاحت الانقلابات العسكرية بالحكومات المدنية في البرازيل و بوليفيا، كذلك سيطر الجيش على السلطة في الأرجنتين، في عام 1966 و في الأكوادور في عام 1972 ،و في الأوروغواي وتشيلي في عام 1973 ؛أما الموجة الثالثة من الديمقراطية فقد كانت بين عامي 1970-1980 ،شملت البرتغال، وأسبانيا، و امتدت لتشمل وسط، وجنوب أمريكا والفلبين، وبولندا والمجر فمنذ انهيار النظام الاستبدادي في البرتغال في أبريل 1974 ازداد عدد الدول الديمقراطية حيث قدرت في عام 1996بحوالي 117 دولة .(الوحيشي ، 2015 :56)

وقد حدد لنا (صموئيل هانتغتون) خمسة أسباب للتحول الديمقراطي:

(الوحيشي ، 2015 : 57)

1 - نتائج العدوى : عندما يبدأ شعب دولة معينة يطالب بالديمقراطية، تتأثر الدول المجاورة لها، ويبدأ مواطنو تلك الدول بمطالبة حكوماتهم بتحقيق مصالحهم، وذلك كما حدث على سبيل المثال في الموجة الثالثة من الديمقراطية، في أوروبا الشرقية، في عام 1991..

2 - انهيار الحكومة الاستبدادية: عندما لا يستطع النظام القائم أن يوفر الحاجات الأساسية لمواطنيه، ولا يستطع أن يصون النظام السياسي، يطالب المواطنون بالإصلاح، وحتى الثورة إعادة بناء النظام المحلي. و أحد الأمثلة على ذلك انهيار الاتحاد السوفييتي، الذي حدث بسبب الركود الاقتصادي.

3 - النمو الإقتصادي: مفهوم الليبرالية يشير إلى أن الزيادة في النمو الإقتصادي يخلق الطبقة الوسطى، التي بدورها تطالب بمنحها فرص الانخراط في العملية السياسية، و في هذا النوع من الحالات فإن التعبئة الاجتماعية تصبح سريعة؛ للتقليل من شرعية الحكومة الاستبدادية، و من الأمثلة على ذلك ما حدث في كوريا الجنوبية وتايوان..

4 - خيار القادة السياسيين: يعتبر واحد من المفاتيح الرئيسية التي تأتي من النخبة الحاكمة، خاصة عندما يصبح القادة مدركين لكون التحول الديمقراطي هو العلاج الوحيد للحفاظ على النظام الحالي، فيبدأ القادة السياسيون بعملية التحول الديمقراطي، و على سبيل المثال الرئيس السابق لجنوب أفريقيا (فريدريك ويليم دي كليرك)، قاد جنوب أفريقيا إلى أن تكون دولة ديمقراطية، و ذلك من خلال قيامه بكثير من التعديلات، أنهت مرحلة التمييز العنصري، كما قاد عدة حوارات مع المجلس الأفريقي القومي، بقيادة (نيلسون مانديلا)، أدت إلى تشكيل أول حكومة متعددة الأعراق.

5 - تأثير الجهات الفاعلة من خارج الدولة: فقد تمارس بعض الدول الكبرى وبعض المنظمات الدولية مزيدا من الضغوط والإجراءات على النظم الاستبدادية، كما حصل عند انهيار ماركوس في الفلبين في الدولية، نتيجة للضغوطات الدولية، وبالأخص من الولايات المتحدة الأمريكية

ان عملية التحول الديمقراطي والتي تجري أطوارها في ليبيا ممكن أن تربط سبب وجود التحول الديمقراطي في ليبيا بنتائج العدوى وفقا للأسباب التي حددها (صومئيل هانتنتون) في عام 2011 اجتاحت منطقة شمال افريقيا موجة من التغيير السياسي والتي أطلق عليها ثورات الربيع العربي والتي أندلعت بداية بتاريخ 25/يناير/2011 في تونس ومن ثم في نفس الشهر اندلعت ثورة 30 يناير في مصر وبالعدوى اندلعت بتاريخ 17/فبراير/2011 في ليبيا .

ان عمليات التحول الديمقراطي تتصف بأنها عمليات طويلة الأمد، فعلى سبيل المثال استغرق إجراء أول انتخابات نيابية حرة في دول شرق و جنوب أوروبا فترة تتراوح ما بين 4-9 أشهر، في حده الأدنى في اليونان، ورومانيا، وبلغاريا، و ألمانيا الشرقية، و وصلت إلى 19 شهر البرتغال، سبانيا و، وبولندا، والمجر، و استغرقت عملية التحول في المكسيك حوالي سبعين عاما .(الوحيشي، 2015 : 58)

خصائص التحول الديمقراطي :

1 - تتميز فترات التحول الديمقراطي بغموض كبير، لا أحد يعرف خلال فترة التحول من سيفوز، أو من سيخسر، حتى لو كان هناك اتفاقات على أهداف التحول السياسي، والإقتصادي ، فالعمليات التي تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف تتفاوت إلى حد كبير، فالدول التي يحدث فيها تحول تختلف في مستويات عدم الإستقرار الحكومي والجمود في اتخاذ القرار وظهور احتجاجات عنيفة، وحروب تشترك فيها مجموعات عرقية مختلفة .

2 - تتغير هيكل أنظمة الاستبدادية السابقة ، خلال فترة التحول الديمقراطي بالمدى السريع في توسيع نطاق الممثلين السياسيين، و الحاجة للاتصالات السياسية فيما بينهم.

3 - ليست كل التحولات التي تشهدها الأنظمة الاستبدادية تشهد نفس النمط من التحول، ففي الثورة الإيرانية في عام 1979، استبدل نظام استبدادي، قاده شاه إيران، بنظام استبدادي آخر قاده آية الله الخميني بينما الأمر في ليبيا كان مختلفا، حالما بدأت الثورة، تبعتها حرب أهلية، عكست طبيعة نظام القذافي، الذي كان يفقد لوجود مؤسسات قوية، تقود الدولة في فترة ما بعد الثورة إلى بر الأمان، بشكل يختلف عن الثورة المصرية، والتونسية اللتين برهننا على وجود مؤسسات مستقلة عن زين العابدين بن علي، و حسني مبارك، نجحتا في الاستمرار بالدولة حتى بعد الإطاحة بقادتها ففي الحالة الليبية، النظام الليبي خلال حكم القذافي اعتمد على مؤسسات أمنية متداخلة إلى جانب الجيش النظامي، فاللجان الثورية، والقبائل، والمليشيات، وقوات المرتزقة كانت عناصر أساسية في نظام القذافي، كما أن النظام قام بشراء الأجهزة الأمنية، من خلال منحهم بعض المزايا والامتيازات خاصة القوات الخاصة التي سلحت تسليحا جيدا، وهذا يعزز الرأي القائل: بأنه كلما كانت المؤسسة العسكرية مبنية على أساس مؤسساتي؛ وعلاقتها قوية بالمجتمع، كلما كانت المؤسسة العسكرية منفتحة أكثر على الشعب، وتناصر التحول الديمقراطي، كما حدث في تونس، ومصر. (الوحيشي، 2015: 59)

أساليب وأنماط التحول الديمقراطي :

إن تحول القوة في الأنظمة السياسية هو ظاهرة طبيعية، فقد شهد العالم الكثير من هذه الأحداث عبر الزمن، سواء كان التحول بالطرق السلمية، أو بالعنف، فهناك عوامل داخلية، و خارجية تحدد أسلوب، و سرعة التحول السياسي في الدولة، و قد صنف (ستراديوتو، وجوو) أربع فئات من التحول : (الوحيشي ، 2015 : 60)

1 - التحول من أعلى : عندما تقود النخبة الحاكمة التحول نحو الديمقراطية، و الحكومة تكون أقوى من المعارضة، يحدث التحول عندما يبادر النظام السياسي بالتحرك و التحول نحو الديمقراطية والإصلاحات تبدأ من أعلى، أي من هرم السلطة، مثل ما حدث في أسبانيا و البرازيل و تايوان.

2 - التعاون : الديمقراطية تكون نتيجة فعل مشترك بواسطة الحكومة وحركات المعارضة و الميزة الرئيسية في هذا النموذج من التحول هو اتفاق، أو مفاوضات، أو تسوية بين الحكومة و المعارضة، و الإصلاحات تحدث نتيجة تعاون مشترك بين النخبة الحاكمة، و المعارضة، فالحكومة تكون مستعدة لمناقشة القيام بإصلاحات، لكنها تمنع لتبدأ تغيير النظام بالكامل، كما هو الحال في بولندا، وتشيكوسلوفاكيا.

3 - الانهيار : تباشر حركات المعارضة مبادرة تحقيق الديمقراطية، حيث تقود المعارضة الإطاحة بالنظام، والتغيير يحدث من الأسفل حيث تكون حركة الإصلاح في إطار النظام المنهار ضعيفة، أو غائبة، فالتحول الديمقراطي يكون نتيجة لأن المعارضة تكون قوية، والحكومة تفقد سيطرتها، كأحد العوامل على الأوضاع، حتى تنهار أو يطاح بها. كذلك الدعم الشعبي يكون عاملا مهما جدا الرئيسية للتحول، و أن يكون الجيش غير مستعد للدفاع عن النظام، و بالتالي التحول يقاد بالثورة، أو الانقلاب، مثل ما حدث في البرتغال، واليونان، والارجنتين، والفلبين.

4 - التدخل : هذا الأسلوب من التحول يحدث عندما يطيح جيش خارجي بنظام سياسي، فالتدخل الخارجي يشترك بنفس خصائص النموذج السابق، غياب إصلاحيين في التغيير، كما كان عليه الحال في النظام العراقي، كذلك النظام القائم يكون معارض فترة حكم صدام حسين، في حالة انهيار النظام السياسي، الحكام الذين أطيح بهم من سدة الحكم دائما مصيرهم إما القتل، أو النفي، أو السجن، كما هو الحال بالنسبة لصدام حسين الذي أعدم، أو نورييغا الرئيس الاسبق لبنا الذي سجن منذ إزاحته عن السلطة في عام 1990.

التدخل العسكري الخارجي كان له دور في سقوط النظام السياسي الليبي ومقتل الزعيم معمر القذافي حيث قامت دول كبرى بالضغط على هيئة الامم المتحدة وأسفر هذا الضغط على صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1970-1973) لسنة 2011 والذي أعطى الشرعية الدولية لقوات الحلف الاطلسي بتوجيه ضربات جوية مكثفة ضد قوات النظام السياسي وقد استمرت عمليات الناتو العسكرية لمدة ثمانية أشهر اعتبارا من

2011/3/19 حتى مقتل الزعيم الليبي بتاريخ 2011/10/20 بهذا يعد التدخل العسكري الخارجي هو الأسلوب أو النمط الذي ينطبق على واقع التحول الديمقراطي في ليبيا .

مؤشرات التحول الديمقراطي : (الوحيشي ، 2015 : 61)

يتحقق التحول الديمقراطي بصورة كاملة في الدولة إذا ما توفرت المؤشرات التالية:

1- وضع ترتيبات دستورية، ومؤسسية بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد .

2- إصدار دستور جديد يلبي طموحات كل أفراد المجتمع .

3- إضفاء الطابع المؤسسي على مؤسسات الدولة .

4- تشكيل حكومة من خلال انتخابات حرة، ونزيهة، تكون قادرة على أية قوى أخرى، تتنازع ممارسة اختصاصاتها، بما يرسخ أهداف التحول الديمقراطي، ضمن صلاحيات محددة للسلطات التنفيذية، والتشريعية والقضائية .

5- سيادة الثقافة السياسية في المجتمع، التي تحترم حقوق الإنسان، و المتمثلة في احترام حرية التعبير، و حرية العالم، وحرية التظاهر، و حرية ممارسة الشعائر الدينية، وسيادة القانون.

6- بناء مجتمع مدني قوي، و ظهور أحزاب سياسية ملتزمة بالقانون .

بعد سقوط نظام القذافي عام 2011 أتجه الشعب الليبي الى محاولة بناء نظام سياسي ديمقراطي قد أنفقت القوى السياسية على تشكيل لجنة قانونية لصياغة دستور مؤقت تم فيه تحديد المراحل الانتقالية وعليه فقد شهدت ليبيا عام 2012 انتخابات عامة أتسمت بمشاركة شعبية واسعة والتي أنتجت مؤسسة تشريعية منتخبة وتشكيل حكومة انتقالية

مؤقتة وتشكيل لجنة صياغة دستور دائم للبلاد كما شهدت ظهور أحزاب سياسية ومؤسسات مجتمع مدني ويلاحظ على هذه المؤسسات الناشئة الضعف الشديد في أدائها والذي أدى بدوره الى تعثر عملية التحول الديمقراطي .

تحديات التحول الديمقراطي :

تختلف التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي من منطقة إلى أخرى من العالم؛ و ذلك بسبب اختلاف الظروف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فعلى سبيل المثال التحديات التي تواجه تجارب الديمقراطية في أفريقيا متعددة، ومركبة، تشمل ترسيخ المبادئ الدستورية، وإعادة بناء الدولة ما بعد فترة الإستعمار، و ضمان ابتعاد القوات المسلحة، بشكل دائم عن السياسة، و تأسيس هياكل لتفعيل إدارة الموارد الطبيعية، و تعزيز التنمية المستدامة، والاستقرار السياسي، وتنشئة قيادة فعالة، وحماية حقوق الإنسان، وسلطة القانون (الوحيشي ، 2015 : 61)

معظم الأنظمة في أفريقيا تدار بواسطة أنظمة شبه استبدادية، لديها واجهة ديمقراطية، أو مظهر زائف من الديمقراطية، لديها كل مؤسسات النظم السياسية الديمقراطية، لديها انتخابات برلمانية ، و لديها دساتير مقبولة عموما بشكل كبير، لكن في انتخابات منتظمة، و سلطات قضائية مستقلة فقط نفس الوقت هناك مشاكل خطيرة في عمل النظام الديمقراطي في تلك الدول، فالأنظمة الاستبدادية لن تقدم انتخابات تنافسية كاملة، تلك التي قد تؤدي إلى فقدان قادتها السلطة، بعض قادة هذه الدول غير متأكدين الي أي مدى هم حقا يريدون أن يذهبوا إلى التعددية السياسية في بلدانهم؛ أما على صعيد الدول العربية تمثل الثقافة الديمقراطية عائقا كبيرا فقد أكد علي الدين هلال بأن ممارسة الديمقراطية لا يمكن أن تنمو، أو تزدهر في مناخ ترقب، وتوجس تجاه الآخر تسوده قيم المؤامرة والشك في أن الأطراف الأخرى تبطن غير ما تعلن، و أن لها أهدافها المستترة، و غير المعلنة، فعملية التحول الديمقراطي لا يمكن إدارتها بمنطق حروب الاستئصال، و أنه من ليس معي فهو ضدي، أو بمنطق زعم فريق سياسي أن بيده كل الحلول لمشاكل الدولة، وعلى الأطراف الأخرى الانصياع له وقبول سياساته إنجاح التحول

الديمقراطي يتطلب منا العمل على معالجة، و تدارك حالة التفتت، و التشرذم المجتمعي، و انعدام الثقة بمؤسسات الدولة، و العمل على إعادة سيادة القانون إلى نصابها، و ضمان سير المؤسسات القضائية نحو تحقيق العدالة، و ترسيخ مبادئ القانون. (الوحيشي، 2015: 62)

المبحث الثالث

أثر الجماعات المسلحة على أداء المؤسسات التشريعية في ليبيا :

سنتناول في هذا المبحث اثر الجماعات المسلحة على المؤسسات التشريعية في ليبيا وسنقوم بتقسيم المبحث الى مطلبين كالآتي :

المطلب الأول : اثر الجماعات المسلحة على أداء المؤتمر الوطني العام.

المطلب الثاني : اثر الجماعات المسلحة على أداء مجلس النواب الليبي .

المطلب الأول : أثر الجماعات المسلحة على أداء المؤتمر الوطني العام :

بعد إجراء الانتخابات الليبية بتاريخ 2012/7/7 والتي أنتجت بدورها المؤتمر الوطني العام كمؤسسة تشريعية يقع على عاتقها تحقيق عملية التحول الديمقراطي للوصول الي دولة القانون والمؤسسات ولكن تعرضت هذه المؤسسة التشريعية الى الكثير من الصعوبات والعراقيل التي حالت دون تحقيق أهدافها الديمقراطية ، ومن أهم هذه الصعوبات انتشار الجماعات المسلحة المناهضة لمشروع بناء الدولة الديمقراطية حيث تخضع هذه الجماعات المسلحة لأوامر قادتها الثوريين أو المؤدلجين بحسب انتماءاتهم واتجاهاتهم السياسية والعقائدية، فلا تخضع هذه الجماعات المسلحة لإرادة المؤسسات السياسية بقدر ما تخضع لأوامر قادتها برغم أنها تستمد شرعيتها من ثورة 17 فبراير الا أنها تتعارض مع فكرة سيادة القانون وبناء دولة المؤسسات رافضة بذلك تسليم أسلحتها ومعداتها العسكرية للمؤسسات العسكرية الناشئة الى حين توفر الثقة الكافية بالمؤسسات السياسية الحديثة بداعي حرصها وخوفها على ضياع ثورة 17 فبراير ، حيث أدى هذا التوجه الى غياب قدرة المؤسسات السياسية الناشئة بالتحكم بإدارة البلاد أمنياً واقتصادياً ، وأصبح لكل من المؤسسات السياسية الناشئة والجماعات المسلحة يدوران كل منهما في

فلك المؤسسات السياسية تستمد شرعيتها من الانتخابات والجماعات المسلحة تستمد شرعيتها الثورية من ثورة 17 فبراير، وفي ضل هذه التناقضات نشهد نشوء تنظيمات سياسية عقائدية تحاول الربط بين المؤسسات التشريعية والجماعات السياسية في موائمة مشوهة في إطار من دولة القانون والمؤسسات حيث تغلغل تنظيم الإخوان المسلمين إلى مفاصل الدولة الناشئة وأستطاع أن يصل الي المؤتمر الوطني العام من خلال الحزب البناء والعدالة في منافسة مع الحزب العلماني " قوة تحالف الوطني " ؛ وقد بدأت عملية الانتقال الديمقراطي الليبية في خريف 2012. وتوقع آنذاك الكثير من السياسيين أن جماعة الأخوان المسلمين قد تفوز بأغلبية ساحقة في الإنتخابات البرلمانية، مثلما حصل في تونس ومصر (منظمة فريدريش ايبيرت، 2015: 9)

وأستت جماعة (الإخوان المسلمين) الليبية في آذار/مارس 2012 حزبا سياسيا أسمته (حزب العدالة والبناء)، وترأسه محمد صوان، وفاز الحزب في الانتخابات البرلمانية في 2012 بنحو 17 مقعدا من إجمالي المقاعد الثمانين المخصصة للأحزاب السياسية، ليكون القوة الانتخابية الثانية بعد تحالف القوى الوطنية الذي يحظى بتأييد شعبي واسع، حيث حصل على 39 مقعدا وانقسمت (الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة) إلى فئتين سياسيتين تنافستا كذلك في هذه الانتخابات: (حزب الوطن) المعتدل ذو القاعدة العريضة، و«حزب الأمة الوسط» الأكثر محافظة وذو المرجعية العقائدية الأكثر تشددا وقد انضم إليه أغلب أعضاء (الجماعة المقاتلة) تحت قيادة الشخصية البارزة سامي الساعدي. غير أن (حزب الوطن) لم يفز بأي مقعد في الانتخابات، بينما حصل «حزب الأمة الوسط» على مقعد واحد، تم تخصيصه لعبد الوهاب قايد، شقيق الراحل أبو يحي الليبي نائب زعيم القاعدة الذي قتل في 2012. وكانت الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة قد حافظت على مرجعيتها العقائدية وأهدافها السياسية ونأت بنفسها على الأنشطة الجهادية، حتى أنها غيرت اسمها إلى "الحركة الإسلامية الليبية للتغيير"، استفادت جماعة الأخوان المسلمين كثيرا من نشاطها داخل إطار الدولة حيث تغلغلت في كل المؤسسات السيادية للدولة بداية من وزارات الحكومة إلى مصرف ليبيا المركزي، وذلك عن طريق نفوذ الوزراء التابعين لها تولى حزب العدالة والبناء الغاز، النفط،

الإسكان ومرافق الشباب، الرياضة، الإقتصاد، والكهرباء، إضافة إلى منصب نائب رئيس الوزراء ووكلاء الوزراء "خالد الشريف" وكيل وزارة الدفاع عضو الجماعة؛ وعملت الجماعة على عرقلة عمل حكومة زيدان في المؤتمر الوطني العام وتعطيل المشاريع التي لا تخدم مصالحها وتحد من سيطرتهم على الدولة، مما أدى إلى معارضة رئيس الوزراء على زيدان لهم فحاولوا كثيرا تهديده وسحب الثقة من حكومته خاصة بعد اعترافه بثورة يونيه 2014 في مصر التي قامت ضد الأخوان، حيث أكد رئيس الوزراء في مقابلة معه في قناة سكاي نيوز في 24 نوفمبر 2013 أن الإخوان المسلمين ومناصريهم قرروا منذ 6 أشهر إسقاط حكومتي وأكد أن هناك من يحاول استثمار الحراك الشعبي لتحقيق مصالحه الخاصة وشد على أن حكومته لن تتراجع عن قرارها بتجريد كافة الليبيين من السلاح، وكانت هذه إحدى أهم نقاط الخلاف بينه وبين الإخوان، إذ سعى إلى حل الميلشيات المسلحة وسحب سلاحها ومنع وصول الأموال إليها وبناء الجيش؛ اخترق الأخوان الأجهزة الأمنية وحاولوا السيطرة عليها من استحداث جهاز يسمى باللجنة الأمنية العليا المؤقتة، وهي لجنة موازية للشرطة وتابعة لوزارة الداخلية، تهدف إلى إضعاف الجيش والشرطة والاستئثار بالدعم المالي ومنعه من الوصول للجيش والشرطة، بالإضافة إلى دعم الجماعات الإسلامية بالأموال وتقوية مركزها حيث أن مخصصات وزارتي الداخلية والدفاع في حكومة زيدان كانت تذهب إلى هذه اللجنة. ولم يستطع زيدان منع هذا الاختراق، بل تواصلت مضايقة الأخوان لزيدان ودفعه للاستقالة وفراره إلى ألمانيا، وأوضح في تصريحاته بعد فراره أن السبب الرئيسي في بطل عمل حكومته ووضاعة إنجازاتها وفشلها في جمع السلاح وحل الميلشيات يعود إلى جماعة الأخوان؛ هذا بالإضافة إلى الأجهزة الأخرى التي كانت تساعد الأخوان في التحكم في مفاصل الدولة الليبية ونخص هنا جهازين تم استحداثهما بعد انتفاضة 2011 وهما دار الإفتاء التي أنشئت بقرار من المجلس الانتقالي في 2012 ورصدت لها ميزانية من الموازنة العامة للدولة، ورابطة علماء ليبيا، وعمل هذان الجهازان على إصدار الفتاوى والقرارات التي تشرع إقامة الدولة الإسلامية ومن فتاوى الشيخ الصادق الغرياني المفتي العام تحريم التصويت للأحزاب الليبرالية خلال انتخابات المؤتمر الوطني العام كما صدر بيان من دار الإفتاء بوجود قتال قوات الجيش الليبية

المنضوية تحت اللواء خليفة حفتر (عملية الكرامة) واعتباره باغيا، ومن يموت في قتالهم فهو شهيد في سبيل الله، ويعتبر المفتي الصادق الغرياني من المدافعين عن تنظيم أنصار الشريعة المتشدد ويسعى باستمرار إلى تبرئته من كل الأعمال الإرهابية الأمر الذي أثار حفيظة الليبيين فدعوا إلى إقالته من منصبه واتهموه بتسييس الدين وتطويع دروسه ومواعظه لخدمة أيديولوجيا سياسية لا تخدم الوحدة الوطنية وتهدد تماسك النسيج الاجتماعي (منظمة فريدريش ايبيرت، 2015: 10)

وساهم كل من المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته وهذان الجهازان نتيجة سيطرة الأخوان والمتشددين في تعميق تردي الأوضاع واشتداد حالة الفوضى وتنامي سطوة الجماعات الإسلامية المسلحة مستفيدة من الدعم الحكومي لها، وعدم محاسبتها مما زاد في حالة التذمر الشعبي والسخط على الأوضاع العامة بالبلاد خاصة بعد أن كثرت عمليات اغتيال طالت المدنيين والجيش والشرطة وسلك القضاء والنشطاء السياسيين والاجتماعيين وكل من يخالف الإسلاميين أو ينتهمهم بالوقوف وراء الأزمة في ليبيا. وتعرض الأخوان إلى عقاب شعبي من خلال صناديق الاقتراع حيث لم يفوزوا في الانتخابات البرلمانية التي أنهت ولاية المؤتمر الوطني العام. وأشارت نتائج الانتخابات على فشل الأخوان شعبيا وسياسيا وهو فشل سحب منهم سيطرتهم على الدولة ومؤسساتها لذلك رفضوا نتائج الانتخابات وعارضوا البرلمان في طبرق ولم يقبلوا بشرعيته ويقف الأخوان حاليا صفا واحدا مع الجماعات المتشددة التي تحالفوا معها ضد عملية الكرامة ويعتبرون ما يقوم به اللواء خليفة حفتر انقلابا على الشرعية (منظمة فريدريش ايبيرت، 2015: 11)

ولكن ما حدث بعد ذلك أن هذه الميليشيات وقياداتها فرضت وجودها بقوة السلاح وأخذت تجني الامتيازات من الداخل والخارج. كما أن القوى السياسية المتصارعة داخل المؤتمر الوطني وجدت في ظاهرة الميليشيات فرصة لتوظيفها كأذرع عسكرية في صراعها مع بعضها البعض، الأمر الذي عرقل نجاح المؤتمر في إنشاء مؤسستي الجيش والشرطة

ثلاث سنوات وزاد من عدد التشكيلات المسلحة في الأقاليم الثلاثة على نحو مخيف)
مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، 2019 : 76)

لقد تسبب النزاع المسلح المستمر بين الجماعات العسكرية وشبه العسكرية المختلفة -
في سياق صراعها على السلطة - في شلل السلطات التشريعية والتنفيذية، (مركز
القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2019 : 3)

علاوة على أن القتال بين المجموعات المسلحة المرتبطة بالمجلس الرئاسي والجيش
الوطني الليبي في الشرق يعرقل بشكل مباشر أي تحقيق للعملية الانتخابية، وي طرح
سؤال: كيف يمكن ضمان عدم تدخل الجماعات المسلحة خلال العملية الانتخابية؟ وفي
هذا الصدد تخشى منظمات المجتمع المدني المسجلة، التي تعمل ضمن إطار قانوني
مقيد لعملها، التدخل المرجح للمجموعات المسلحة في العملية الانتخابية من خلال منع
المنظمات من القيام بدورها في مراقبة مراحل العملية الانتخابية، (مركز القاهرة لدراسة
حقوق الإنسان، 2019 : 8)

أن الهجمات الإرهابية، هي النتيجة المتوقعة من تعثر العملية السياسية في ليبيا والفشل
في إعادة هيكلة وإصلاح قطاع الأمن الوطني. إن التشتت والقتال بين مؤسسات الدولة
في ليبيا يخلق إطاراً متقلباً يفسح المجال لوقوع اعتداءات إرهابية منتظمة في ليبيا ؛ إذ
لا يمكن الحديث عن مكافحة الإرهاب والتعايش السلمي ودولة القانون دون بناء
مؤسسات حكومية فعالة قادرة على تنفيذ بنود المصالحات المحلية واتفاق السلام، وإحراز
تقدم في سبيل الانتقال الديمقراطي والاستفتاء على الدستور وعقد الانتخابات البرلمانية
والرئاسية، وذلك كله مرهون بتفعيل آليات المحاسبة الدولية لاسيما المحكمة الجنائية
الدولية وهيكله وتوحيد المؤسسات الأمنية. وبناء عليه يتعين على المجتمع الدولي
لاسيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تعزيز دعمهم لهذه
الخطوات، فبدون بناء مؤسسات حكومية فعالة، سيظل الإرهاب منتشرًا في
ليبيا، يؤجل حلم الشعب الليبي بمستقبل ديمقراطي إلى أجل غير مسمى. (مركز القاهرة
لدراسة حقوق الإنسان، 2018 : 15)

المطلب الثاني: أثر الجماعات المسلحة على مجلس النواب الليبي:

لا تزال عملية تأسيس جيش جديد وقوات شرطة على أسس وطنية واحترافية تواجه بكثير من المعوقات ، وبخاصة في ما يتعلق باستيعاب التشكيلات العسكرية ، والكثائب المسلحة التي حاربت نظام القذافي،

واحتفظت بأسلحتها ضمن هيكل الجيش النظامي وتدور أحاديث عن قيام بعض النخب السياسية الليبية بتشكيل مجموعات مسلحة تابعة لها أو تأييد قوى عسكرية قائمة . وبينما يتواصل النشوء العشوائي للتشكيلات والكثائب المسلحة ذات الأغراض المختلفة وتواجه برنامج الإدماج صعوبات لافتقارها إلى الجدية على مستوى الإرادة السياسية . إن وجود هذه الميليشيات يدفع جماعات أخرى ويشجعها على البحث في أمر تشكيل مليشيات خاصة بها ، وهو ما يسرع الاتجاه نحو مزيد من الانقسام ونحو تجدد التمرد واحتمالات توسع رقعة الاحتراب، لذلك، يتعين على الدولة الليبية (المنشودة) أن تضمن لجميع الليبيين عملية سياسية نزيهة وشفافة ومسؤولة . ويجب أن تحمي مواطنيها من طغيان قانون الميليشيات والعصابات المسلحة وعلى القوى السياسية الليبية كافة أن تتبذ العنف كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية وأغراض قبلية وحزبية، وحكم ميليشيوي، وأن تقبل حل جميع الميليشيات ودمج أفراد هذه الأخيرة في المؤسسات الأمنية والعسكرية الليبية الجديدة ،حتى اللحظة ، لم يظهر ما يشير الى نجاح الحكومات المتعاقبة في انجاز أية خطوة حاسمة في هذا الشأن ، بل ان هناك مؤشرات على استمرار تدهور الوضع الأمني ، وتأخر بناء الجيش الوطني و المؤسسات الأمنية، لاسيما في ظل الخلافات والانقسامات شبه المستمرة بين مجلس النواب والمجلس الرئاسي، وداخل كل منهما، الأمر الذي أصابهما بنوع من الشلل .(مركز دراسات الشرق الأوسط، 2018: 25)

كما لا توجد مؤسسات دولة قادرة على القيام بوظائفها ، فالجيش والشرطة وغيرهما من المؤسسات تعرضت لضغوط شديدة أدت إلى ضعفها وإنهيار بعض قدراتها بعد إطاحة نظام القذافي ، لذلك لم تعد الدولة تحتكر حق استخدام القوة، وبخاصة في ظل انتشار السلاح والمليشيات وعصابات الجريمة المنظمة على نطاق واسع ، فالليبيون كانوا بحاجة

الى دولة المؤسسات الديمقراطية الحديثة والمجتمع المدني ، كما هم بحاجة أكبر الى هامش كاف من الوقت لنجاحها وليسوا الى دولة الميليشيات التي تصنع وتفرخ بعيدا عن الأجنحة الوطنية وتشير التقديرات إلى تضاعف تعداد الميليشيات الذي ناهز 1700 ميليشية مسلحة ، وعندما كان الهدف من بقاء بعض الميليشيات حفظ الأمن ، تحولت الى مهدد مستمر له ، فمليشيات السابع عشر من فبراير المتطرفة ، هي من تقوم بعمليات الخطف والتعذيب والقتل ، وتحاصر الدوائر الحكومية وتغلقها ، كما تغلق مختلف المؤسسات والمواقع المهمة والحيوية كحقول النفط والغاز ، وهي كذلك من تقف ضد إعادة بناء الجيش والشرطة وجدير بالذكر أن الحكومات الانتقالية المتعاقبة في ليبيا لم تستطع بسبب ضعفها وافتقارها إلى الاستقرار المؤسسي طرح رؤية واستراتيجيات متكاملة لتطوير الجهاز الإداري للدولة على النحو الذي يرفع كفاءة عملية صنع السياسات العامة وتنفيذها . وفي ضوء ذلك، لم يتم اتخاذ خطوات جديّة على طريق تحديث البنية التشريعية الموروثة من عهد القذافي، وإعادة هيكلة أجهزة الدولة ومؤسساتها ، ناهيك باستمرار تردّي حالة النظام القضائي، الأمر الذي سمح باتساع نطاق ظاهرة الإفلات من العقاب ، وشجع الجماعات و الميليشيات المسلحة على التصرف بالمخالفة للقانون ، وأحيانا كدول داخل دولة . (مركز دراسات الشرق الأوسط، 2018: 26)

في بداية عام 2014، حكم ليبيا المؤتمر الوطني العام بعد انتخابات عام 2012. ومنذ ذلك الحين سيطرت التيارات الإسلامية على ، مقصية الأغلبية المنتخبة المكونة من تيار الوسط والليبراليين، وتم انتخاب "توري أبو سهمين" رئيساً للمؤتمر في يونيو 2013 ووفقاً للبعض، فقد استخدم أبو سهمين صلاحياته لقمع المناقشات والاستفسارات داخل المؤتمر وفي ديسمبر عام 2013 ، صوت المؤتمر الوطني لفرض "الشريعة الإسلامية" وقرر تمديد مدة ولايته البالغة 18 شهراً لمدة سنة إضافية حتى نهاية عام 2014 وسط رفض شعبي في 14 فبراير 2014، وفي محاولة انقلاب من الجنرال "خليفة حفتر" ، الذي دعا حفتر لحل المؤتمر الوطني العام وتشكيل حكومة مؤقتة للإشراف على انتخابات تشريعية جديدة. في مايو 2014، أطلقت القوات البرية

والجوية الموالية للجنرال حفتر عملية عسكرية مستمرة سميت عملية الكرامة ضد الجماعات الإسلامية في مدينة بنغازي وضد المؤتمر الوطني العام في مدينة طرابلس، في يونيو 2014 دعا المؤتمر الوطني العام لإجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب، هُزم الإسلاميون في الانتخابات، لكنهم رفضوا نتائج الانتخابات، التي شهدت نسبة مشاركة بلغت 15% تصاعد النزاع في 13 يوليو عام 2014، عندما أطلق الإسلاميون في طرابلس رفقة ميليشيات مصراتة عملية أطلق عليها فجر ليبيا على مطار طرابلس الدولي، حيث استولت عليه من ميليشيا "مصراتة" في 23 أغسطس 2014، مخلفة دمارا في منشآت المطار والطائرات به بعد ذلك بوقت قصير ، قام أعضاء سابقون من المؤتمر الوطني العام والدين رفضوا انتخابات يونيو ونتائجها ، قاموا بعقد جلسة المؤتمر الوطني العام الجديد و صوتوا لأنفسهم كبديل لمجلس النواب المنتخب حديثا ،متخذين من طرابلس عاصمة سياسية لهم ، وتم وضع نوري أبو سهمين رئيسا وعمر الحاسي رئيسا للوزراء ، وسيطرت الميليشيات الإسلامية المدعومة من المؤتمر الوطني العام على مدينة بنغازي وهجومها على معسكرات الجيش الليبي بالمدينة التي كان يفترض بها ووفقا للإعلان الدستوري المعدل أن تكون مقرا لمجلس النواب المنتخب ونتيجة لذلك ، اضطرت الغالبية في مجلس النواب في الإنتقال إلى طبرق في أقصى الشرق وتحالفت مع قوات الجنرال حفتر الذي تم ترشيحه كقائد الجيش الليبي ، في 6 نوفمبر 2014 ، أعلنت المحكمة العليا في طرابلس ، التي يسيطر عليها المؤتمر الوطني العام الجديد حل مجلس النواب، ورفض مجلس النواب هذا الحكم الذي صدر "تحت التهديد" في 16 يناير عام 2015 وافقت عملية الكرامة وفصائل فجر ليبيا على "وقف لإطلاق النار" لنقاد البلاد من قبل حكومتين منفصلين ، مع سيطرة المؤتمر الوطني العام وقتها من خلال القوات الموالية لفجر ليبيا على مدينة طرابلس ومناطق مصراته والزاوية وغرب البلاد في حين المجتمع الدولي ظل حينها يعترف بالحكومة الليبية المؤقتة التي يترأسها عبد الله الثني في مدينة البيضاء ومجلس النواب في طبرق ، فيما استمرت مدينة بنغازي تشهد نزاع مسلح بين القوات الموالية للفريق خليفة حفتر والإسلاميين الراديكاليين تم التوصل الى اتفاق مثير للجدل لوقف إطلاق النار توسطت فيه الأمم المتحدة في ديسمبر عام 2015 ويوم 31 مارس عام 2016، ووصل قادة

حكومة التوافق المرتقبة والتي تدعمها الأمم المتحدة الي القاعدة البحرية في أبوستة في طرابلس . ولكنها لم تتسلم مقر الحكومة في المدينة أو أي من المقرات الحكومية الأخرى والذي رفضت حكومة الإنقاذ التابعة للمؤتمر الوطني العام برئاسة خليفة الغويل تسليمها في يوليو 2017 أعلن الجنرال خليفة حفتر النصر لصالح الجيش الوطني الليبي في معركة بنغازي بعد ثلاثة سنوات من الصراع مع الجماعات المسلحة .
www.ar.wikipedia.or

الخاتمة :

بعد الانتهاء من دراسة "أثر الجماعات المسلحة على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا" و بإتباع خطوات البحث العلمي حيث ركزت على طرح مجموعة من تساؤلات الدراسة ووضع فرضية كإجابة مؤقتة وفق تسلسل منطقي وعلمي باستخدام المنهج التحليلي الوصفي وقد أسفرت هذه الدراسة على النتائج وقدمت على العديد من التوصيات حول الظاهرة موضوع الدراسة كالاتي : **الإنسان و المجتمع**

نتائج الدراسة ومناقشتها :

1. إن التحول الديمقراطي بشكل عام لايمكن تحقيقه إلا بشرط توفر الاستقرار الأمني والسياسي . ان ما حدث في ليبيا من تجربة ديمقراطية قد أجريت في ظروف استثنائية بعد قيام ثورة فبراير وانهيار النظام السابق برمته بفعل حرب شرسة خلفت دمارا شاملا في ليبيا شاركت فيه قوات الناتو جوبا تساند مجموعات مسلحة ثورية على الأرض مدعومة من المجتمع الدولي في مواجهة القوات النظام السابق .وبعد هزيمة قوات النظام , وانتصار مجموعات الثوار المسلحة والتي أصبحت تستمد قوتها وسلطانها من الشرعية الثورية.

2. عدم خضوع الجماعات المسلحة لسلطات الدولة وأستخدام العنف ضد البرلمان والحكومة المنتخبة . فبرغم قيام الجماعات المسلحة المختلفة برفع شعار قيام الدولة المدنية والديمقراطية ومشاركتها وتأمينها لعملية إجراء الانتخابات البرلمانية والظهور اعلامياً بأنها داعمة لبناء المؤسسات الديمقراطية ،ولكن من الناحية الواقعية

نجد الجماعات المسلحة تقوم بفرض إرادتها بقوة السلاح على المؤسسات السياسية واستغلال ضعف المؤسسات السياسية الناشئة وابتزازها وتهديد أعضائها التي وصلت إلى خطف رئيس الحكومة من مكان إقامته وحجزه في إحدى ثكنات المجموعات المسلحة وذلك من أجل إرغامه على التوقيع والموافقة على صرف الأموال بالقوة ، كما شهدت التجربة الديمقراطية تكرار اعتداء المجموعات المسلحة على مقر المؤتمر الوطني العام (البرلمان) واقتحام جلساته ومحاصرته في العديد من المرات والقيام بخطف أعضائه ومساومة إطلاق سراحه بالمال ، وفي حال تقاطع مصالح المجموعات المسلحة تقع الاشتباكات فيما بينها بالأسلحة الثقيلة وتستمر الاشتباكات لفترة طويلة داخل العاصمة أو المناطق والمدن حيث توجد المجموعات المسلحة المتصارعة، وهذا ويشكل مختصر يفقد البلاد برمتها الأمن أهم عنصر تحتاجه عملية بناء الدولة الديمقراطية .

3. قيام المجموعات المسلحة عام 2014 بإيقاف إنتاج النفط . الأمر الذي أدى الى انهيار اقتصادي وانعدام المواد المالية اللازمة لعمل المؤسسات السياسية والديمقراطية والقطاعات الحكومية ، حيث أدى ذلك لتدهور الاحوال المعيشية للمواطنين بعد أن عجز مصرف ليبيا المركزي توفير السيولة النقدية اللازمة لصرف مرتبات العاملين في القطاع الحكومي، كما أصبحت القطاعات الحكومية الخدمية عاجزة ،وقد شهدت ليبيا تدنى في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وانقطاعات متكررة لتيار الكهرباء لساعات طويلة ازمة قفل الموانئ النفطية فضلا عن شح المحروقات الذي أدى الى وقف عجلة الاقتصاد وقد وصل سؤ الحال الى معظم محطات الوقود لفتترات طويلة أدت الى توقف المركبات الآلية بما فيها المركبات الأمنية الشرطية .

4. أدت سيطرة المجموعات المسلحة على المنافذ الأرضية والجوية والبحرية الى تدفق الإرهابيين الى الداخل الليبي. الأمر الذي زادت الحالة الأمنية الداخلية سوء وحولت ليبيا الى مصدر تهديد إرهابي للمنطقة شمال أفريقيا وجنوب أوروبا ، كما أدبت

سيطرت الجماعات المسلحة على الشواطئ الليبية أزيد من الهجرة الغير شرعية والمتاجرة بالبشر.

5. استمرار قيام الجماعات المسلحة بالأعمال الإجرامية سائلة الذكر أدت الى نشوب الحروب الطويلة و التي سببت بحالة انقسام سياسي وانعدام أمني وجمود عملية التحول الديمقراطي.

والذي دفع الى تحرك دولي للمنظمات الدولية الحقوقية للحد من انتهاكات حقوق الإنسان الأمر الذي أدى الى المزيد من التدخل الدولي في الشأن الداخلي وانتهاك للسيادة الليبية.

الاستنتاج:

وبناء على فرضية الدراسة القائل (أدى انتشار الجماعات المسلحة في ليبيا الى فشل عملية التحول الديمقراطي) وبالتحقق من صحة الفرضية من عدمها فان ما وصلت اليه الدراسة من نتائج تؤكد أن الجماعات المسلحة لها أثر سلبي على الحالة السياسية والأمنية والذي بدوره أدى الى فشل كامل في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة، فقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات لعل أهمها:

_ حل المجموعات المسلحة وضم أفرادها وأسلحتها للمؤسسة العسكرية النظامية.

_ تفعيل المؤسسات الأمنية والقضائية والشرطية

_ العمل على إجراء انتخابات عامة لتوحيد المؤسسات السياسية .

_ دعم المؤسسة العسكرية وتوحيدها.

_ إنشاء لجنة مصالحة وطنية بدعم من الأمم المتحدة لإشراك كافة شرائح الشعب الليبي بكافة اتجاهاتهم وأطيافهم السياسية

والعقائدية التي تؤمن بالدولة المدنية في العملية السياسية الديمقراطية الجديدة.

_ الإسراع في كتابة دستور توافقي دائم للبلاد يكفل حقوق كافة الليبيين

قائمة المراجع :

1-أحمد، إيمان (2016) ، "الديمقراطية والتحول الديمقراطي " www.skynewsarabia.com

2 - الكيلاني ،نوشين (2013) ، www.ar.wikipedia.org

"3-الحرب الأهلية الليبية (2014-الآن)" ، www.ar.wikipedia.org/wiki

4- " الميليشيات في ليبيا " <https://ar.wikipedia.org/wiki>

5- حسنين إبراهيم (2013) ،الانتقال الديمقراطي:إطار نظري. مركز الجزيرة للدراسات-

6- حسن، عبد المجيد (2017) ، www.elyamnelaraby.com

7-خفاجي، أحمد (2019) ، "الجماعات المسلحة في القانون الدولي" www.aljazeera.net

8- (كل ما يجب أن تعرفه عن الأزمة الليبية) www.afrigatenews.net/article

9- "ليبيا-معضلة-الميليشيات-العميقة"

- 10- منظمة فريدريش ايبرت (2015) ، "الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها
- 11- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (2019) ، "ليبيا 2011 ديمقراطية ضلت طريقها " .
- 12- مركز القاهرة لدراسة حقوق الانسان (2019) ، "السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا
- 13- مركز دراسات الشرق الأوسط (2018) ، " النخب السياسية الليبية ودورها في المصالحة الوطنية " .

http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124953343_0214-12-1_1438.htm

14-Huntington, S, P. (1991). Democracy's third wave. Journal of Democracy (2).

Human and Community Studies Journal

Huntington, S. P. (1991). The third wave: Democratization in the late twentieth century. Norman: University of Oklahoma Press.

15- Geddes, B., Wright, J., & Frantz, E. (2012). New data on Autocratic regimes. Unpublished paper and data set: UCLA, Pennsylvania State University and Bridgewater State University.

16- International Crisis Group. (2011). Popular protest in North Africa and the Middle East (v): Making Sense of Libya. Middle East/North Africa Report.

17-Lipset, M. Seymour. (1994). The Social requisites of democracy revisited: 1993 Presidential Address. American Sociological Review. 59 (1).

18-Gray, Peter. *Psychology*, Worth, NY. 6th ed. pp 108–109

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AB%D8%B1/>

19-Femi, F. (2008). Challenges of democratic transition in Africa Retrieved from <http://pambazuka.org/en/category/features/48136>. 15-10-2014

20-Diamond, L. (1996). Is the third wave over? Journal of Democracy, 7 (3)

21-Helga A. Welsh. Political Transition Processes in Central and Eastern Europe. Comparative Politics, Vol26, No. 4 (Jul., 1994)

22- Stradiotto, G. A., Guo, S. (2010). Transitional modes of democratization and democratic Outcomes. International Journal on World Peace, 27 (4).